

عنوان المشروع البحثي:

أثر نطاق محددات الاستثمار الأجنبي على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية
دراسة الحالة: شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة

أسم الطالب:

عبد العزيز أحمد الزهراني

رقم الجامعي: ٢٠٢١٢٠٢٤٨٤

مشروع تخرج-١

كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس – كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

الإهداء

إلى أروع وأسمى وأعلى وأحن شيء في الوجود
إلى من علمتني العطاء وغمرتني من كرمها وحنانها بالكثير
إلى التي أدين لها بعد الله بكل ما أنا عليه
إلى من أسمع صوتها فيطمئن قلبي
اهدي عملي هذا إلى والداتي العزيزة الغالية
أطال الله في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية.

الشكر

حمداً لله عز وجل على هذا التوفيق ووفقنا بتقديم هذا.
ويقتضي واجب الوفاء والعرفان بالشكر الجزيل والامتنان
إلى دكتورتنا الفاضلة:
منى مصطفى العشري التي لم تبخل علينا بعلمها ووقتها،
وكرست جهداً كبيراً في سبيل توجيهنا بالمعرفة والعلم الذي تمكنا
من كتابة البحث العلمي
بأفضل طريقة وتكون بأجمل صورة.
والشكر موصول إلى إدارة الجامعة ميدأوشن التي دلت الصعوبات
من أجل إنجاز هذه الرسالة بجودة وكفاءة.

المستخلص

جدول المحتويات

٢	١. الإهداء
٣	٢. الشكر والتقدير
٤	٣. المستخلص
٦	٤. قائمة الأشكال
٧	٥. قائمة الجداول
٨	٦. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٩	٧. مقدمة البحث
٩	٨. مشكلة البحث
١٠	٩. أهمية البحث
١٠	١٠. أسئلة البحث
١١	١١. أهداف البحث
١١	١٢. فرضيات البحث
١٢	١٣. نموذج البحث
١٢	١٤. الدراسة الميدانية
١٤	١٥. هيكل البحث المقترح
١٥	١٦. الفصل الثاني: الإطار النظري
١٦	١٧. المقدمة
١٧	١٨. المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي أنواعه وأشكاله
١٨	١٩. المبحث الثاني: النمو الاقتصادي أنواعه ومصادره
١٩	٢٠. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي
٢٠	٢١. الدراسات السابقة
٢١	٢٢. الخاتمة
٢٤	٢٣. الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٢٧	٢٤. قائمة المراجع
٣١	٢٥. الملاحق
٣٦	٢٦. قائمة مراجع الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة أحد صور المشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي، إذ أصبح هذا النوع من الاستثمارات محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وينطوي عنصر المشاركة هنا على قدر كبير من الانفتاح والتكامل لاقتصاد هذه الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى، ومن أهم الظواهر المالية التي انتشرت بشكل كبير فبعقد التسعينات من القرن العشرين، حيث كان ينظر لها في الماضي على أنها نوع من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛ مما قلل بشكل كبير من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، ومع ظهور العولمة وارتبط بظاهرة التحرر المالي والسلعي، وتوسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، إلى جانب التغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج ورأس المال بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي ظهرت أفكار معاكسة إذ تبنت معظم الدول هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لما تحققه من فوائد ومناخ بارزة، فقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع وشامل، وأهم ما يميزه في ذلك هو التنافس المشد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال هذه التدفقات، كما ساهمت في حل بعض المشاكل التي تعاني منها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما جعل العالم أكثر تشابكاً وترابطاً (آل داوود، ٢٠١٨).

ولقد كانت الاستثمارات الأجنبية ولازالت من أبرز العناصر التي تساهم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم؛ لما يقدمه من رؤوس أموال لازمة، وتوفير خبرات فنية وإدارية نتاجها قوة اقتصادية صناعية متطورة محققة لرؤية ٢٠٣٠ تمكن الدولة من استغلال ثرواتها وتعزيز القدرات التكنولوجية لديها وصقل الأيدي العاملة. كما يلعب الاستثمار الأجنبي دور هام في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق (السماني، و بانقا، ٢٠١٠).

وكما لهذه الاستثمارات فوائد جلية فقد يصاحبها تكاليف باهظة تتوقف غالبها على عنصر الإشراف والرقابة على الموارد المحلية، نتيجة لذلك تزايدت في الآونة الأخيرة حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تسعى إلى تقديم حوافز، ومنح التسهيلات والإعفاءات التي تشجع على تدفق هذا النوع من الاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري، وتطوير بيئة الأعمال من أجل التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية والانفتاح عليها، وبناء جسور فكرية في ظل التطورات العالمية من حرية في انتقال رؤوس الأموال، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتطبيق التكنولوجيات الحديثة (الاعرجي، ٢٠٠٧).

وفي صدد الجهود الحديثة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي المتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لاختراق اقتصاديات الدول؛ يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية في ظل تقلص مصادر التمويل المختلفة، وتساعد مؤشرات المديونية، وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى، فلا مناص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتها إلا بالتوجه إلى هذه المنابع من الموارد المالية (Al Mahmoud & Wren، ٢٠١٠).

وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح التجربة الاقتصادية السعودية في مقدمة الدول النامية التي تعاملت بنجاح مع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن وفرت له المناخ الاقتصادي، استطاعت بهذه التجربة من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحديثاً متسارعاً في ميدان العلوم والتكنولوجيا (الحصادي، ٢٠١٣).

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في المملكة مستندة في تحليلها على سلسلة بيانات سنوية وطرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على تلك الاستثمارات.

في ظل الحديث عن تنويع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية وعدم الاعتماد على النفط تتجه الأنظار المراقبة نحو أي نوع من الاستثمارات الذي قد يسهم في تحقيق هذا التنويع، وما هي السبل للوصول إلى ذلك الهدف، ضمن اقتصاد ناشئ وواعد كالاقتصاد المملكة العربية السعودية، ليتبادر إلى أذهاننا عدة تجارب من دول المنطقة كانت مثلاً يحتذى به في النجاح كتجربة ماليزيا وسنغافورا وتركيا، تلك الدول التي حققت قفزات قوية في النمو الاقتصادي وتحولت من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الانتاجي، وحين تتقاطع هذه التجارب فيما بينها فإننا نخرج برابط مشترك فيما بينها يسمى الاستثمار الاجنبي المباشر، أعني بذلك قدوم مستثمرين أجانب لهم تجارب ناجحة في بلدانهم وعلى مستوى العالم للاستثمار في تلك الدول حيث وظفوا خبراتهم ونجاحاتهم في سبيل تحقيق نجاحات جديدة في اقتصادات بلدان واعدة ومتعطشة لتلك الاستثمارات، احتضنتهم تلك الدول وقدمت لهم كافة التسهيلات الممكنة في سبيل الاستفادة من خبراتهم والحصول على ولائهم لمشاريعها التنموية، فتحقق الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به تلك الدول وذلك التحول الاقتصادي الناجح.

الفجوة النظرية

لأن المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تطمح لنجاح أعلى مما حققته، فلا بد لها من الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وتطبيقها على الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، وقد أظهرت أرقام أصدرتها هذا إحدى مؤسسات الأمم المتحدة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في السعودية إلى أدنى مستوياتها في ١٤ عاماً وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف وتفيد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بانكماش تدفقات الاستثمار (Almubara، ٢٠٠٩) زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأجنبي المباشر إلى ١,٤ مليار دولار في ٢٠١٧ من ٧,٥ مليار دولار في ٢٠١٦ وهو ما يتماشى مع أرقام نشرها البنك المركزي السعودي في الأسابيع الأخيرة (وكالة رويترز).

شهدت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد حالة تذبذب في القيمة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٣، لذلك نحتاج إلى معرفة ما هي العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية في المملكة بسبب قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

الفجوة التطبيقية

ولما لأسعار النفط من تأثير كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة كان التركيز الأكبر في الجانب الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل تفادياً للمخاطر السوقية (مخاطر سوق النفط) فقررت المملكة إنشاء صندوق الاستثمارات السيادية وإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وفتح باب الاستثمار الأجنبي على مصراعيه وشرعت في عقد المؤتمرات لجذب التمويل الأجنبي لمشاريعها الاقتصادية وعلى رأسها مدينة الأحلام (نيوم).

تستهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٨,٧ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠ لخلق وظائف - البطالة بين المواطنين السعوديين نحو ١٣ بالمئة - والمساهمة في تنويع موارد الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط.

وفي هذا البحث يسعى الباحث لمعرفة محددات الاستثمار الكمية الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في سبيل تعزيزها والاستفادة منها لجذب الاستثمارات وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يسعى للإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر نطاق محددات الاستثمار الأجنبي على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟

٣. أهمية البحث

تتركز أهمية هذا البحث من وجهة نظر الباحث على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وما له من أهمية في الاقتصاد السعودي الراهن وتحسين جو المنافسة في ظل توجه المملكة الجديد لرؤية ٢٠٣٠، حيث شهدت أسعار النفط العالمية تراجعاً حاداً في عام ٢٠١٤م، وحتى عام ٢٠١٦م والتي أثرت سلباً على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصة السعودية؛ نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وقد دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، حيث شرعت المملكة بعمل إنجاز برنامج الإصلاح في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ من أهدافه أنه يسعى إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية. (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٨).

الأهمية النظرية

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع للاستفادة من بيانات هذا البحث من قبل الباحثين الآخرين للارتقاء بالمستوى المطلوب لجذب الاستثمارات الأجنبية، واثراء المكتبات بدراسات شاملة عن محددات هذا النوع من الاستثمارات.

الأهمية التطبيقية

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في توضيح المناخ الاستثماري الراهن في المملكة العربية السعودية وتعزيز مقوماته من أجل إحداث نقله نوعية لاقتصاد البلد من اقتصاد ريعي الى اقتصاد صناعي، ومدى مساهمة بعض العوامل في جاذبية الاستثمار الأجنبي فيها، واختبار أهم المحددات المساعدة في بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث تعتبر الدراسة حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث السابقة، خاصة تلك التي عالجت دوافع ترقية الاستثمار الأجنبي ومحددات جذبها لاقتصاديات الدول النامية، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المنشودة بها. ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

- للدراسة أهمية في تركيزها على الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية بمدينة جدة في الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي.
- للدراسة أهمية في تركيزها على معرفة محددات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.

٤. أسئلة البحث

تقدم حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في تطوير الوضع الاقتصادي وخاصة في ظل الرؤية الحديثة، ولا شك أن الاستثمار الأجنبي أحد أهم ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، فالمستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار الأجنبي خارج بلاده يقوم بالمفاضلة بين الدول الذي يرغب في الاستثمار فيها من حيث توافر الشروط والمتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة استثماراته وتدفع عائداته ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة في عدة نقاط:

١. ما أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٢. ما أثر متوسط دخل الفرد على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٣. ما أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٤. ما أثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٥. ما أثر أسعار الصرف الحقيقية على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟

٥. أهداف البحث

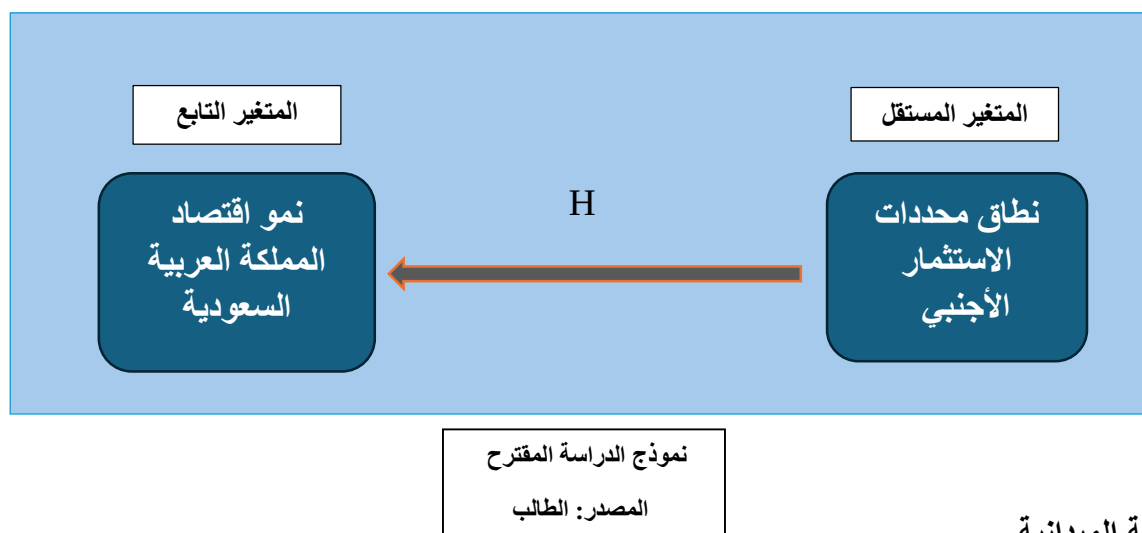
يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تقييم الأهمية النسبية لمحددات دالة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠ كالتالي:

١. دراسة تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٢. تقييم مدى تأثير متوسط دخل الفرد على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٣. دراسة تأثير الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٤. اكتشاف أثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟
٥. التعرف على أسعار الصرف الحقيقية على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة؟

٦. فرضيات البحث

حيث تنص فرضية المشروع البحثي: على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة الأربعة التالية: (متوسط دخل الفرد، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، التضخم، أسعار الصرف الحقيقية) وبين الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بحيث تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.
٢. توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.
٣. توجد علاقة معنوية سلبية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.
٤. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الصرف الحقيقية ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.
٥. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.



٨. الدراسة الميدانية

الخطوط السعودية هي شركة الطيران الوطنية السعودية، حاصلة على تصنيف طيران ٥ نجوم، وإحدى أعضاء الاتحاد العربي للنقل الجوي، تتخذ من مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة مركزاً رئيسياً لعملياتها، إضافةً إلى فروعها الأخرى مطار الملك خالد الدولي بالرياض ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي بالمدينة المنورة ومطار الملك فهد الدولي بالدمام وتقدم الخطوط الجوية العربية السعودية خدماتها حول ١٠٠ وجهة في آسيا، أفريقيا، أوروبا، الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، وكل ثلاث دقائق تقلع طائرة من طائرات الخطوط السعودية.

في أبريل ٢٠١٦، أعلنت الخطوط السعودية عن إنشاء شركة تابعة لها بسمى فلاي أديل وهي جزء من إستراتيجية التحول ٢٠٢٠ للخطوط السعودية، التي تعتزم تحويل قطاعات خطوط السعودية إلى مؤسسات ذات مستوى عالمي بحلول عام ٢٠٢٠.

يرجع تاريخ تأسيس الخطوط الجوية العربية السعودية إلى يوم ١٥ جمادى الآخرة من عام ١٣٦٥هـ - ٢٧ مايو ١٩٤٥م، وذلك حينما قام الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بإهداء طائرة واحدة من طراز داكوتا دي سي-٣ إلى الملك عبد العزيز بعد الاجتماع التاريخي في البحيرات المرة في شهر ربيع الأول عام ١٣٦٤هـ/ الموافق لشهر فبراير عام ١٩٤٥م، وحين أنشئت وزارة الدفاع في ١٣٦٥/٤/١هـ - ٦/٣/١٩٤٦م وتم تعيين الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود، وأصدر الملك عبد العزيز أمره بتأسيس الخطوط السعودية، وجعلها إدارة حكومية تابعة لوزارة الدفاع، وأصبحت في يوم الثلاثاء ١٣٨٢/٩/٢٥هـ الموافق ١٩/٢/١٩٦٣م مؤسسة مستقلة بموجب المرسوم الملكي رقم ٤٥ الذي صدر عن الملك فيصل -رحمه الله- وتولى معالي اللواء إبراهيم الطاسان إدارة الخطوط من عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م إلى عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، وخلال الأربعينات توسعت الشركة لتخدم وجهات دولية جديدة منها القاهرة، بيروت واللد في ما كان آنذاك «أراضي فلسطينية» تحت الانتداب البريطاني وتم تشغيل رحلات جوية داخل المملكة وإلى بعض المحطات الإقليمية مثل القاهرة، دمشق، وبيروت وفي الخمسينات أضافت الشركة عدة مدن إلى خارطتها ومنها إسطنبول، كراتشي، عمان، مدينة الكويت، أسمره وبورت سودان، وقامت بشراء أربع طائرات جديدة ومن نوع «دي سي ٤» وعشر طائرات من نوع «كونفير ٣٤٠»، في سبعينات القرن الماضي تم تغيير الاسم التشغيلي إلى السعودية، وتم تغيير شعارها وتم شراء المزيد من طائرات بوينغ ٧٤٧ و٧٣٧ وكذلك طائرات الترا يستار ال ١٠١١ من لوكهيد وافتتحت المزيد من الوجهات خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. وفي الثمانينات أضافت الشركة خدمات التمويل. مما يذكر أن طيران السعودية هو الوحيد الذي يطير فوق أربع قارات في نفس الرحلة وذلك حين تطير الطائرة من جدة عابرة آسيا، أفريقيا، أوروبا إلى أمريكا الشمالية لتهبط في نيويورك وفي التسعينات منع التدخين على متن رحلات الشركة في جميع الرحلات الداخلية والدولية وغيّرت الشركة شعارها عام ١٩٩٧ وفي بداية الألفية الجديدة بدأت الشركة التهيئة لخصخصتها وحقت أول أرباح تشغيلية لها في ٢٠٠٢. شركة الخطوط السعودية (٢٠٢٤)، www.saudia.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني : الإطار النظري

الفصل الثالث : منهجية البحث

الفصل الرابع : التحليل الإحصائي

الفصل الخامس : مناقشة النتائج و الخاتمة

الفصل الثاني: الإطار النظري

في ظل مواجهة المملكة العربية السعودية للتحديات التي تواجهها إلى عدم الاعتماد على مصدر للنمو الاقتصادي أي مصدر آخر غير النفط، وتوجهت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة إلى التشجيع وجود شركات للمستثمرين الأجانب، وكنظره من المملكة العربية السعودية لتغير الاعتماد النفطي كمصدر أساسي لها للدخل والنمو الاقتصادي، كان توجهها على الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص وذلك سد الفجوات والإمكانيات التي لا تتوفر لدى الدولة ولسير عجلة النمو الاقتصادي، وهذا التحول الكبير شهده العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة، وبسبب ذلك وجدنا تدفق هائل وكبير في التدفقات الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية. (هارون، وبلخاط، ٢٠٢١).

ومن هنا أطلقت المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠ بتهيئة القطاعات بشكل واسع للاستثمارات الأجنبية، حيث وضعت الاستثمارات المحلية والأجنبية في أولوياتها لتكون أداة فعالة في التحول والنمو الاقتصادي، وأيضاً تنويع مصادر الدخل القومي، وأيضاً تعزيز الشراكات بين قطاعين الخاص والعام، وأيضاً وضعت المملكة العربية السعودية جهوداً في دعم وتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية. (الديبان، ٢٠١٩).

وتوجد هناك عناصر أساسية داعمة لنظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية كما هو موضح بالشكل رقم (٢) أدناه:

ترخيص وإجراءات الاستثمار الأجنبي	النظام المالي المرتبط بالاستثمار الأجنبي	اتفاقيات التجارة الدولية
• البدء بالنشاط التجاري في المملكة . على راجب الإستثمار أولاً الحصول على رخصة مستثمر أجنبي . • تعد الهيئة العامة للإستثمار في المملكة العربية السعودية هي الجهة المعنية بتحسين بيئة الإستثمار وتقديم كافة الخدمات للمستثمرين . • تختلف أنواع تراخيص الإستثمار ولكل منها متطلباتها الخاصة . مثل الحد الأدنى المقبول لرأس المال والحد الأقصى لرأس المال الأجنبي . • يمكن لراغبين الإستثمار التقدم للإستثمار على بوابة الهيئة العامة للإستثمار	أربعة عناصر رئيسية للنظام المالي ذات أهمية لدى أي مستثمر أجنبي: 1. ضريبة دخل الشركات : تنطبق على الملكية الأجنبية للشركة التي مقرها المملكة العربية السعودية مع تعيين معدل قانوني بنسبة 20% وهو أدنى مستوى بين مجموعة العشرين. 2. ضريبة الزكاة : تنطبق على مقر الشركة في العربية السعودية بنسبة 2.5% من قاعدة الزكاة. 3. تطبيق ضريبة القيمة المضافة. 4. الإشتراك في التأمينات الإجتماعية للموظفين السعوديين فقط.	• على الصعيد العالمي المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية وتلتزم بمزيد من تحرير نظم التجارة وتسريع الإدماج في الإقتصاد العالمي • على الصعيد الإقليمي فإن المملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى • على صعيد المعاملات الثنائية وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات تنفادي الإزدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 بلد وكذلك الإتفاقيات الرامية إلى تعزيز وحماية إستثمارات مؤسسات طرف متعاقد واحد في إقليم الطرف الآخر مع 23 بلد حول العالم

جدول رقم (١)

وتوجد أهمية كبيره في تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجي متضح في نمو معدلات الاقتصاد في البلدان والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لها، وقد يكون مدى الاستثمار الأجنبي قصير وقد يكون مدى الاستثمار طويل المدى، وأيضاً يقتصر على مستوى متوسط الدخل، وحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي سوا مباشر أو غير مباشر أهم المتغيرات الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر على نمو معدلات الاقتصاد في الدول النامية، ولا ننسى بأن الاستثمار الأجنبي له دور كبير في دعم النمو الاقتصادي ورفعته بشكل كبير، وسد العجز في الحاجات التمويلية الداخلية للدول في المشاريع التنموية الاقتصادية وأهم المصادر أيضاً للتمويل الخارجي. (نرفين، ٢٠١٨).

وفي وجود التطورات المستمرة وتطور العلاقات الاقتصادية في أغلب الدول وزيادة الحدة التنافسية بين مختلف دول العالم، ظهرت تغيرات كبيرة بشكل جذري وواضح في فهم المفاهيم والسياسات الاقتصادية من أجل زيادة النمو الاقتصادي بالبلدان، ومن أجل ذلك اتخذت الدول النامية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي لها، ولتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تشجيع الدول إلى التوجه إلى السماح بالاستثمار الأجنبي. (المرسومي، والعبادي، ٢٠٠٧).

يؤثر الاستثمار الأجنبي ويلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد دول العالم بشكل عام وللمملكة العربية السعودية بشكل خاص، لتصبح قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال إصدار نظام الاستثمار الأجنبي بعام ٢٠٠٠، وأهتمت المملكة بشكل كبير بتنوع مصادر الدخل حتى تواكب النمو المتسارع للاقتصاد العالمي، وأيضاً اهتمت المملكة العربية السعودية بجذب الاستثمار الأجنبي للمساهمة في النمو الاقتصادي حيث إنه يعتبر مؤثر قوي في اقتصادها. (ششه، وآخرون، ٢٠٢٣).

نجد المملكة العربية السعودية تصدر الدول العربية وفقاً لنصيبها من الاستثمار الأجنبي. (الدمرداش، والليثي، ٢٠١٥)، كما هو موضح بالشكل رقم (٣) أدناه:

الدولة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي المتدفق (مليون دولار)	متوسط الفترة (مليون دولار)	الترتيب عربياً
السعودية	227112.2	6679.771	١
الإمارات	105183.8	3093.642	٢
مصر	80757.06	2375.208	٣
لبنان	44516.3	1309.303	٤
المغرب	34673.94	1019.822	٥
قطر	32350.58	951.4877	٦
الجزائر	26469.39	778.5116	٧
تونس	24832.06	730.3547	٨
الأردن	24015.97	706.3522	٩
عمان	18142.2	533.594	١٠
البحرين	17651.2	519.1528	١١
ليبيا	15441.4	454.1587	١٢
الكويت	10871.83	319.7597	١٣
سوريا	10658.61	313.4887	١٤

جدول رقم (٣)

ولا ننسى من الذكر بأن مجموعة الدول العربية قد تفوقت بجدارة على مجموعة الدول الأخرى من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي. (الدمرداش، والليثي، ٢٠١٥)، كما هو موضح بشكل رقم (٤) أدناه:

السنة	العالم	الدول العربية	الدول النامية	دول الكاريبي	دول أمريكا اللاتينية	دول شرق آسيا
١٩٩٠	204896	1437	34608	425	5042	9077
١٩٩١	154138	1947	39433	474	5444	8269
١٩٩٢	163007	3139	53407	539	10535	16760
١٩٩٣	220146	2979	75705	699	8047	36206
١٩٩٤	254906	3437	102387	855	14977	44116
١٩٩٥	341537	2890	117767	865	18613	47792
١٩٩٦	388737	4812	147072	641	32638	56856
١٩٩٧	481230	6551	185721	1628	49301	62509
١٩٩٨	692336	4734	176631	1812	52678	65645
١٩٩٩	1076313	4084	216179	2535	69630	79351
٢٠٠٠	1363215	5426	232216	2114	57061	111791
٢٠٠١	684071	8573	215594	2533	37834	86789
٢٠٠٢	591386	6362	166732	2192	27990	63764
٢٠٠٣	551993	13617	196308	2156	22685	79501
٢٠٠٤	682749	22815	264080	2515	36984	105751
٢٠٠٥	927402	44119	330178	2771	44074	123211
٢٠٠٦	1393034	66227	403881	3010	43575	132988
٢٠٠٧	1871702	76312	528536	3438	73292	161264
٢٠٠٨	1489732	91389	585647	7137	94249	186726
٢٠٠٩	1186513	77210	463637	3471	57740	163840
٢٠١٠	1328215	62656	579891	2979	96345	201825
٢٠١١	1564935	41320	639135	4445	127426	233878
٢٠١٢	1403115	46491	639022	6164	143881	212428
٢٠١٣	1467149	39158	670790	4764	125987	221450
المجموع	20482458	637685	7064555	60160	1256026	2511787
المتوسط	602425	18756	207781	1769	36942	73876

جدول رقم (٤)

يعتبر توجه الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي اليوم من أكثر وأهم المواضيع التي تهتم بها جميع الدول لأنه هو أحد أهم رؤوس الأموال التي تحدث تطور وتغير كبير جداً نظراً لأهمية دورها الحيوي الذي يلعبه لنمو معدلات الاقتصاد الدولة وتحسينه بشكل كبير ومستمر من هنا أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمار الأجنبي لبلدها. (بوخاتم، وآخرون، ٢٠٢١).

النمو الاقتصادي يعتبر العامل الأساسي في ازدهار ورقي وتقدم دول العالم، وتسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافات لها للعمل على تحقيق والبحث على الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع ككل. (مسعودي، ٢٠١٢).

٢. المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي وأنواعه وأشكاله

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

هي عبارة عن الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت بطريقة مباشر أو غير مباشرة، ولا بد أن تقدم الدول المضيفة للاستثمار التشجيع للمستثمرين على تحويل حصص من استثماراتهم للأسواق المضيفة، وتعرف أيضاً أنها استخدام يجري في الخارج للموارد المالية يملكها بلد من البلدان العربية وغيرها من البلدان الأجنبية، وتعرف أيضاً بأنها المشاريع التي تجمع بين طرفين أو أكثر من طرف من الشركاء أحدهم وطني والآخر أجنبي لإنتاج سلع معينة أو تزويد بالخدمات المطلوبة، ويعبر بأنه استثمار للأصول الإنتاجية ويعمل على انتقال كلاً من التكنولوجيا والمهارات والخبرة وتوظيفها في الدولة المضيفة، ويكون للمستثمر الأجنبي الأحقية في إدارة موجوداته، بحسب النسب الموزعة والمتفق عليها بين أطراف الشركاء. (ششه، وآخرون، ٢٠٢٣) / (المرسومي، و العبادي، ٢٠٠٧).

ويعرف الاستثمار الأجنبي على أنه يشمل على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقدرة على الإدارة بين الشركة الأم أو فرع في دولة أخرى، ويكون المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً، يعرف أيضاً على أنه تدفق رأس مالي طويل الأجل مبنى على اعتبارات الفائدة طويل الأجل، والدخلة في الإنتاج العالمي، ويعتبر ذلك التعبير صحيح إلا أنه غير كامل لعدم احتوائه على الموضوعات المهمة المتعلقة بالرقابة والإدارة، يحصد السنوات الحالية اهتمام كبير من الدول المتقدمة بوجه عام وبشكل خاص للدول النامية، يلعب دوراً مهماً الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل في نمو معدلات الاقتصادي، فالدول النامية تتنافس مع بعضها البعض لجذب المستثمرين الأجانب. (نرفين، ٢٠١٨).

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي

هناك أربعة أنواع من الاستثمارات الأجنبية وتعتبر بمثابة الأهداف التي تسعى إليها الشركات لتحقيقها خارج نطاق دولهم. (نرفين، ٢٠١)، وهي كالآتي:

١. الاستثمار الأجنبي الباحث عن السوق

وهو عبارة عن استثمار أجنبي هدفه خدمة الأسواق المحلية والإقليمية، وذلك خلال تسهيل الإنتاج لها في الدولة المضيفة، ويستخدم هذا النوع بشكل كبير في الأسواق التي كانت مؤهلة للاستيراد في فترات سابقة بسبب عوائق النفاذ للأسواق المحلية.

٢. الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة

وهو عبارة عن استثمار أجنبي متعدد الجنسيات في الدولة المضيفة بهدف زيادة الأرباح، وهذا النوع يتميز بتوسع أثاره على التجارة والاقتصاد لدى الدولة المضيفة، ويتميز أيضاً بتنوع الصادرات والواردات.

٣. الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد الطبيعية

وهو عبارة عن استثمار أجنبي يستثمر بالموارد خارج الدولة للحصول على موارد غير متوفرة أو قليلة في الدولة المضيفة لتزويد القطاع الصناعي بها ولسد العجز لديهم.

٤. الاستثمار الأجنبي الباحث عن أصول إستراتيجية

وهو عبارة عن استثمار أجنبي تقوم في أنشطة البحوث والتطوير سواء بالدول النامية أو المتقدمة لزيادة الأرباح وتحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي

تختلف أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين من خلال نوعها أو من خلال أهميتها النسبية حسب المعايير المستخدمة في هذا الاستثمار. (المرسومي، والعبادي، ٢٠٠٧).

وقد ظهرت عدة معايير لتقسيم الاستثمار الأجنبي منها:

١) تنقسم حسب صفة القائمين بالاستثمار الأجنبي:

وهي عبارة عن نوعين أولاً: المستثمر أجنبي خاص وهو الذي يقوم به فرد أو شركة خاصة أو هيئة خاصة.

ثانياً: المستثمر أجنبي عام للاستثمارات الدولية وهي ما تقوم به دولة أو هيئة لها كيان عمومي أو دولي.

٢) تنقسم حسب المدة الزمنية بالاستثمار الأجنبي:

ومن الناحية الزمنية تنقسم أياً إلى شكلين وهم:

١- استثمار أجنبي طويل الأجل

هو عبارة عن تحريك رأس المال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة وتتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

٢- استثمار أجنبي قصير الأجل

هو عبارة عن تحريك رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة وهو يعمل على دعم العجز في الميزان المدفوعات.

٣) تنقسم حسب معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار:

وهذا الاستثمار ينقسم إلى شكلين وهم:

١- استثمار أجنبي مباشر

يعرف هذا النوع الاستثمار الذي تكون السيطرة كاملة على المشروع وإشراف تام عليه ، وأيضاً يكون فيه يتوجه مباشر إلى تمويل امتلاك الأصول الحقيقة من الأراضي وأبنية وآلات .

٢- استثمار أجنبي غير مباشر

هذا الاستثمار مختص في شراء الأسهم والسندات والمشاركة في مختلف المشروعات القائمة في أي بلد أجنبي ، ولا يكون فيه سيطرة تامة على المشروع ، ويهدف إلى شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة والعوائد المجدية لرأس المال .

٣. المبحث الثاني

النمو الاقتصادي وأنواعه ومصادره

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الصافي ، حيث تكون زيادة حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع حجم السكان ، ويعرف أيضاً بأنه قدرة الاقتصاد الوطني على توفير مختلف السلع والخدمات للسكان بشكل متزايد وهي تعتبر قدرة مبنية على هيكل الاقتصاد الوطني ، وهو أيضاً يعرف بأنه بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في المجتمع في محيط اقتصادي ، يعرف بأنه زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني ويحقق زيادة طردية لدخل الفرد الحقيقي ، وزيادة النشاط الاقتصادي في ظل تنظيمات اجتماعية محددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، وهي عملية تطوير حضاري شامل ورقي مجتمعي . (مسعودي، ٢٠١٢).

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

هناك نوعين من أنواع النمو الاقتصادي أحدهما كمي، والآخر نوعي، (مسعودي، ٢٠١٢)، كالآتي:

١) النمو الاقتصادي الكمي

هو عبارة عن نمو وزيادة في السكان والنتائج الفردي.

٢) النمو الاقتصادي النوعي

هو عبارة عن نمو وتوسع في الإنتاج الذي يركز على التطبيق الدائم للعلم، أي نمو منظم من المعارف المتحكم فيها.

ثالثاً: مصادر النمو الاقتصادي

لمصادر النمو الاقتصادي مصادر كثيرة ومختلفة ومتنوعة لا يمكن حصرها جميعها، ولكن يمكن اختصارها بثلاث مصادر، (مسعودي، ٢٠١٢)، بالآتي :

١) رأس المال

هو عبارة عن تراكم رأس المال عندما تدخر الدولة ومن ثم تقوم باستثمار جزء منه لزيادة الإنتاج والدخل في الوقت الحالي والمستقبل، ويمكن أن يكون من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، ويقسم رأس المال إلى قسمين وهما:

١- رأس المال المادي.

٢- رأس المال البشري.

٢) عنصر العمل

يتعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعتبر أيضاً نمو السكان هو الأساس بالنسبة لزيادة عنصر العمل، وزيادة القوى العاملة بشكل عام، فزيادة لحجم السكاني تعني زيادة لسوق المحلي وزيادة حجم العاملة تعني زيادة عنصر العمل.

٣) التقدم التكنولوجي

معظم الزيادة الحاصلة في دخل حصة الفرد الحقيقة من الدخل الوطني في الدول في القطاع الصناعي سببه التقدم التكنولوجي والقليل سبب التراكم الرأسمالي، والتقدم التكنولوجي له أنواع منها: التقدم التكنولوجي المحايد والتقدم التكنولوجي الذي يوفر عنصر العمل والتقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال.

٤. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وبين النمو الاقتصادي

أن من أولويات في سياسات الدول النامية هي جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بلدها وخصوصاً التي تعاني من ندرة رأس المال لديها، وأصبح موضوع ذا أهمية كبيرة بسبب الآثار المترتبة عليه وتأثيره بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في الدولة، ونالت هذه العلاقة قسطاً كبيراً من الدراسات والبحوث منفهم من يرى أنها تلعب دوراً كبير ومحفز للنمو الاقتصادي ومنهم من يرى أن لها آثار سلبية غير مرغوبة بالاقتصاد، (هارون، وبلخباط ٢٠٢١).

تعد مجموعة السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية معينة هي الإجمالي المحلي، حيث إن زيادة الإجمالي المحلي يعكس بشكل كبير وواضح على قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية. (برنه، وشريي، ٢٠٢١).

٥. الدراسات السابقة

توجد دراسات سابقة عديدة تطرقت لهذا الموضوع، ونذكر منها ما يلي:

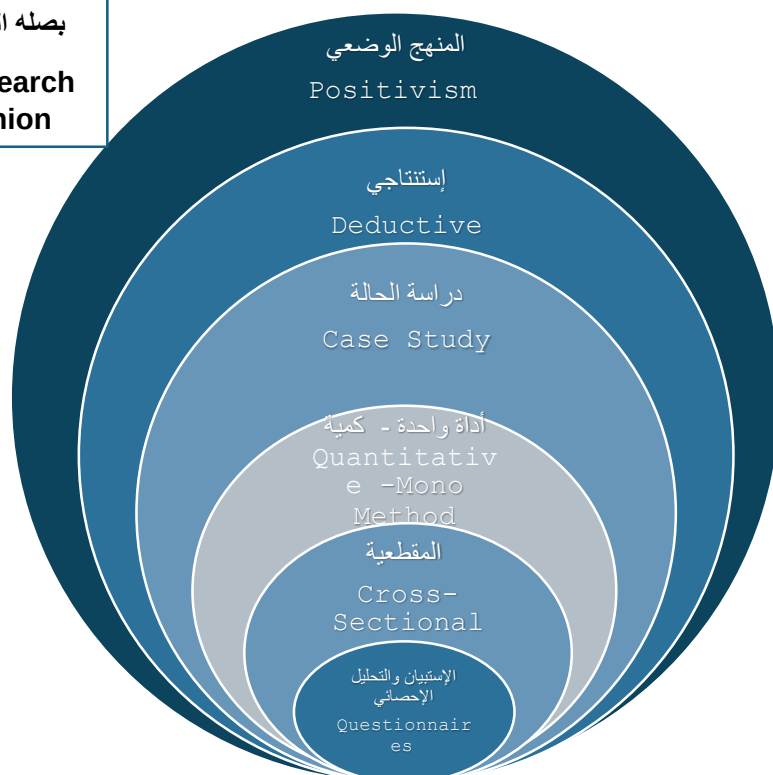
- تناولت دراسة (البطانية، ٢٠١٥) هناك قدراً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية مستثمرة في البلاد العربية والأجنبية، والتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في البلاد العربية تتوقف فيها عن باقي الدول الأخرى، من أفضل الأدوار في تشجيع الاستثمار الأجنبي هو اتباع السياسات الاقتصادية الفاعلة.
- في دراسة (بن حمو، ٢٠١٦) الاستثمار الأجنبي عدة متغيرات يمكن أن تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية وهي: معدلات الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي، إجمالي القوى العاملة، السعر الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، ويتغير معدل الفائدة الحقيقي ومؤشر من أهم العوامل المؤثرة على معدلات الاستثمار الأجنبي، يؤثر النمو الاقتصادي على السوق المحلي.
- ورد في دراسة (شريط، ومحروق، ٢٠٢٠) توجد في الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة لمساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف معدلات البطالة، ونقل التكنولوجيا الحديثة، سبب تكون الاستثمارات الأجنبية هو في الغالب رغبة المستثمر في توسعة نشاطه نحو بلد آخر ومن أجل الاستفادة من ميزة توفر عوامل الإنتاج بشكل منخفض، ويعد الاستثمار الأجنبي من التمويلات الخارجية الأقل تكلفة بعد عجز المصادر المحلية عن التمويل.
- في دراسة (العربي، ٢٠١٠) يجب أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وللقطاع الخاص خاصة، العمل على تطوير قاعدة البيانات الدقيقة التي تمكن المخطط الاقتصادي من النمو والتوسع.
- درست دراسة (نصيرة، ٢٠٢٣) تعزيز أداء الاقتصاد الكلي عن طريق تبني سياسات هادفة إلى تغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية لدعم مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية.
- ورد في دراسة (زردق، و أبو زيد، ٢٠٢١) تحديث القوانين الخاصة بالتشجيع الاستثمار الأجنبي، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية والمحلية.
- في دراسة (قوجيل، و حيزي، ٢٠٢٠) يجب على حكومات الدول النامية أ تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي، على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى، وأيضاً متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه المادي والمالي تساهم في استمرار المشروع، والاستغلال قدر الإمكان من تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي لتعجيل تطوير الدولة وزيادة رؤوس أموالها.
- في دراسة (مصطفى، ٢٠١٤) ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية يعود جزء كبير منه إلى تحرير نظام الاستثمار الأجنبي من قبل غالبية البلدان النامي التي كانت في السابق تعمل على الحد من تدفقاته، وإتباع سياسات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت على وجهه الخصوص في تبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز وخفض الضرائب وزيادة الانفتاح والاستمرار في سياسة التحرير للاستثمار الأجنبي.
- في دراسة (كحل، ومدور، ٢٠١٩) يجب الاهتمام بالاستثمار الأجنبي وأعطاه الأهمية والاولوية لما له من آثار إيجابية على نمو الاقتصاد بالدول وجلب التكنولوجيا الحديثة وزيادة كفاءة الإطار الوطني وتحسين خبراتهم من الناحية الإنتاج والمهارات التسويقية والمساهمة في زيادة القدرات التنافسية للاقتصاد، وتأثير طفيف جداً للاستثمار الأجنبي على المؤشرات التنافسية (النمو الاقتصادي، التضخم، الصادرات خارج المحروقات).
- في دراسة (حسين، ٢٠١٨) الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات الدولة، والتنسيق بين سياسات الاستثمار وسوق العمل.
- في دراسة (هارون، وبلخباط، ٢٠٢١) ضرورة وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لتنويع الاقتصاد الوطني والاستفادة من الإمكانيات الطبيعية والمادية، وتحسين بيئة الأعمال وجعلها ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي للأغراض التنموية والإنتاجية لزيادة القيمة المضافة في الاقتصاد.

- في دراسة (نرفين، ٢٠١٨) يجب تبني سياسات تشجيع التصدير، مما يؤدي إلى خلق أسواق جديدة للاستثمار الأجنبي والاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، العمل على إنتاج سياسات والإجراءات الشكلية والإدارية التي تقوم بها المؤسسات والهيئات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي والعمل على تحسين الإجراءات بالسرعة والثبات.
- في دراسة (المرسومي، والعبادي، ٢٠٠٧) إزالة القيود والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء القائمة السلبية للاستثمار فمعظم مجالات الاستثمار متاحة أمام المستثمر ومسموح بها، وأحقية الأجانب في تملك الأراضي والمشروعات، وتحويل الأرباح حسبما يطلب المستثمر.

٦. الخاتمة

كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة البحثية عن أثر التدفقات الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل والمدى القصير وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم كل من الجانب الاستثماري الأجنبي والمفاهيم النمو الاقتصادي ومعرفة أبرز المفاهيم التي تدرج تحت كلاً منهما ، ومعرفة أنواع الاستثمار الأجنبي وأشكاله ، ومعرفة أنواع النمو الاقتصادي ومصادره ، ومعرفة العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي ، وكانت العلاقة معنوية إيجابية حيث أنه كل ما زاد الاستثمار الأجنبي كل ما زاد النمو الاقتصادي في الدولة .

الفصل الثالث: منهجية الدراسة



ملخص منهجية البحث
المصدر الطالب

١ - الفلسفات والمناهج Philosophies :

المنهج الوضعي Positivism

٢ - أساليب التحليل Approaches :

استنتاجي Deductive

٣ - منهجيات البحث Strategies :

دراسة الحالة Case Study

٤ - أدوات البحث Choices :

أداة واحدة - كمية Quantitative - Mono Method

٥ - المدة الزمنية Time Horizons :

المقطعية Cross-Sectional

٦ - التقنيات والإجراءات Techniques and Procedures :

الاستبيان والتحليل الإحصائي Questionnaires

المتغير	أبعاد المتغير	عدد البيانات	المصدر
الإستثمار الأجنبي	الاستثمار الأجنبي	١٠	آل داوود (٢٠١٨)
النمو الاقتصادي	النمو الاقتصادي	١٢	السمني (٢٠١٠)

المراجع

• المراجع العربية:

- الحصادي، إيمان قاسم. (٢٠١٥). "الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد السابع والسبعون.
- آل داوود، عبدالله بن ناصر (٢٠١٨). "نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار والإدارية"، المنارة للدراسات القانونية.
- الديبان، محمد عدنان. (٢٠١٩ & ٢٠١٨). "الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٢٣"، قطاع دعم الأعمال، غرفة الرياض.
- السماني، مصباح عبد الحسين & بانقا، علم الدين عبد الله. (٢٠١٠). "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨م"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الاعرجي، كاظم سعد. (٢٠٠٧). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان آسيوية مختارة"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- برنامج التحول الوطني. (٢٠١٨). "الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني ٢٠١٨-٢٠٢٠ رؤية ٢٠٣٠م".
- علي صوشة فايزة. (٢٠١٦). "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
- عز، ن. ا. م. & نرفين احمد ماهر. (٢٠١٨). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار"، نموذج المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٩ (العدد الرابع الجزء الثاني)، ٤٩٦-٥١٥. ARDL.
- قرين، وفاء & كعوش، أسماء. (٢٠٢٠). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبدالحفيظ بالصوف ميلة.
- المرسومي، محمود حسين & العبادي، محمد فوزي. (٢٠٠٧). "دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في عملية النمو الاقتصادي" (مصر نموذجاً).
- البطاينة، إبراهيم محمد. (٢٠١٥). "أثر محددات الاستثمار الأجنبي في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات"، المجلة العربية للإدارة مج ٣٥-١٤، يونيو حزيران).
- فايزة، بن حمو. (٢٠١٦). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر على الميزان التجاري"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، قسم علوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- زينة، شريط & محروق، بشرى. (٢٠٢٠). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، قسم علوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- طارق العربي. (٢٠١٥). "أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي" خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، (٨).
- بن الحاج جلول، & نصيرة. (٢٠٢٢). "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اقتصاد المعرفة"، دراسة تحليلية قياسية على عينة من الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، قسم علوم التجارية، جامعة غيران.

- زردق، أحمد عبدالرحيم & أبو زيد أحمد. صبري (٢٠٢١). "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سياسة التحرير الاقتصادي"، (دراسة حالة مصر). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٢(٣)، ٢١٣-٢٣٣.
- قوجيل، سعاد & حيزي، ناجية. (٢٠٢٠). "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- د. ولد حام الطالب مصطفى. (٢٠١٤). الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية. Queen Arwa University Journal، ١٢(١٢)، ١٦-١٦.
- كحل الراس، عبد الله، & مدور، زين الدين. (٢٠١٩). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، قسم علوم التجارة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة.
- الهادي، فوزية محمد & الحبشي، محمد ميلاد الحبشي. (٢٠٢٢). "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩ باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة ARDL". مجلة البحوث الأكاديمية، ٢٢، ٨٨-٧٩.
- حسين، إيناس فهمي. (٢٠١٨). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر". Jordan Journal of Economic Sciences، ٥(٢).
- بوخاتم، طلحة & طيبي، نادية & هوارى، نور الدين & التجاني، هشير أحمد. (٢٠٢١). "قياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي" دراسة قياسية باعتماد Dynamic Panel Analysis للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨. دراسات اقتصادية، ١٥(٣)، ٥٤-٧٠.
- هارون، بشير & بلخباط، جمال. (٢٠٢١). "تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر" خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ardl). مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ٢٢(١)، ٥٩-٨٢.
- حسن علي عثمان فطر، عز الدين عبد الرحمن حسن محمد، & عبد الجلال عثمان إدريس أبكر. (٢٠٢١). "دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان"، خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٩) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٥(٧)، ١٨-١.
- الدمرداش، هاني محمد & اللبثي، عماد محمد. (٢٠١٥). "محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية" دراسة تطبيقية باستخدام نماذج الـ Panel Data. التجارة والتمويل، ٣٥(٣)، ٢٣٧-٢٨٥.
- برنه، عبد العزيز & شربي، محمد الأمين. (٢٠٢١). (ardl). "أثر المتغيرات النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ وفق منهجية.
- البدرى، عصام أحمد & مندور، أسماء محيي الدين. (٢٠٢٠). "أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨). مجلة البحوث التجارية، ٤٢(٢)، ١١٩-١٥٢.
- ششه، لمياء سعود & نصر الدين نفيفان & الهذلي، نورة. (٢٠٢٣). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية"، خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٧(٩)، ٦٥-٨٠.
- مرادسي، حمزة & زيتوني، عمار. (٢٠١٩). "التعليم والنمو الاقتصادي" (Doctoral dissertation, UB)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

على إبراهيم، محمد عباس . (٢٠٢٣). "أثر نمو القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في مصر" ، ١٩٩٢-٢٠٢٠. المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، ٥٣(٣)، ١٢٣-١٧٠.

مسعودي، نادية. (٢٠١٣). "دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA"، خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩ باستعمال معطيات PANEL ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .

ايبو ، وهيبة & بيرير، محمد. (٢٠٢٢). "اختبار العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر"، دراسة قياسية (١٩٨٠-٢٠٢٠) باستخدام نموذج ARDL. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ٥(٢)، ١٢٨-١٤٨.

• مراجع الويب :

شركة الخطوط السعودية (٢٠٢٤)، www.saudia.com

موقع وكالة رويترز (٢٠٢٤)، www.reuters.com

• المراجع الأجنبية :

Al Mahmoud, Abd Alaziz Ibrahim; Wren, Colin (٢٠١٠), Foreign Direct Investment in Saudi, Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics, Newcastle University.

Almubarak, N. A. (٢٠٠٩). Determinants of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: A cross country analysis. Georgetown University

الملاحق

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة – قسم إدارة مشاريع

موضوع المشروع البحثي :

أثر نطاق محددات الاستثمار الأجنبي على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية

دراسة الحالة: شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة

تحت إشراف : د.منى مصطفى العشري

إعداد الطالب : عبدالعزيز أحمد الزهراني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الفاضل ... أختي الفاضلةتحية طيبة وبعد ،،،

يطيب لي أن أضع بين يديك هذا الإستبيان الذي يهدف للحصول على البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها " أثر نطاق محددات الاستثمار الأجنبي على نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية " ،دراسة حالة : شركة الخطوط السعودية بمدينة جدة ،وتعتبر هذه الدراسة كبحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في إدارة المشاريع .

الرجاء منكم ملأ هذه الإستبيان علماً أن : سرية البيانات الشخصية مضمونة .

شكراً جزيلاً على إهتمامكم ومشاركتكم وعلى إجاباتكم الصريحة .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير..

المحور الأول : البيانات العامة

(١) الجنس :

☐

أنثى

☐

ذكر

(٢) العمر :

☐

من ٢٦ عاماً إلى ٣٥ عاماً

☐

٢٥ عاماً أو أقل

☐

من ٥١ عاماً فأكثر

☐

من ٣٦ عاماً إلى ٥٠ عاماً

(٣) المسمى الوظيفي :

☐

مساعد إداري

☐

إداري

☐

مدير ومافوق

☐

مشرف

(٤) المؤهل الدراسي :

☐

ثانوي

☐

أقل من ثانوي

☐

دراسات عليا

☐

جامعي

(٥) الخبرة في العمل :

☐

من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات

☐

أقل من ٥ سنوات

☐

أكثر من ١٠ سنوات

المحور الثاني : الإستثمار الأجنبي

مفهوم الاستثمار الأجنبي

هي عبارة عن الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت بطريقة مباشر أو غير مباشرة، ولا بد أن تقدم الدول المضيفة للاستثمار التشجيع للمستثمرين على تحويل حصص من استثماراتهم للأسواق المضيفة، وتعرف أيضاً أنها استخدام يجري في الخارج للموارد المالية يملكها بلد من البلدان العربية وغيرها من البلدان الأجنبية، وتعرف أيضاً بأنها المشاريع التي تجمع بين طرفين أو أكثر من طرف من الشركاء أحدهم وطني والآخر أجنبي لإنتاج سلع معينة أو تزويد بالخدمات المطلوبة، ويعبر بأنه استثمار للأصول الإنتاجية ويعمل على انتقال كلاً من التكنولوجيا والمهارات والخبرة وتوظيفها في الدولة المضيفة، ويكون للمستثمر الأجنبي الأحقية في إدارة موجوداته ، بحسب النسب الموزعة والمتفق عليها بين أطراف الشركاء . (ششه، وآخرون ،٢٠٢٣) / (المرسومي،و العبادي ،٢٠٠٧).

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المصدر
١	قرار الاستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية						الحصادي (٢٠١٥)
٢	حوكمة الشركات تساعد مستثمرين في الحصول على عوائدهم						الحصادي (٢٠١٥)
٣	تركز حوكمة الشركات على توفير معلومات محاسبية لحملة الاسهم						الحصادي (٢٠١٥)
٤	لنجاح جذب الاستثمار الأجنبي يجب توفر الإدارة السياسية التي تترجم الى خطوات تشريعية تنفيذية						الحصادي (٢٠١٥)
٥	يفضل المستثمر الأجنبي الاتجاه الى الدول التي تمنحهم الحرية الاستثمار						الحصادي (٢٠١٥)
٦	يهتم المستثمر الأجنبي بالقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة المستضيفة						الحصادي (٢٠١٥)
٧	للموضع الاقتصادي والأمني والسياسي دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي						آل داوود (٢٠١٨)
٨	يفضل المستثمرين الأجانب الاتجاه الى الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية صارمة تمكنهم من تقييم افاق استثماراتهم						آل داوود (٢٠١٨)
٩	ان توفير المعلومات المحاسبية واستخدامتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية المهمة						آل داوود (٢٠١٨)
١٠	يعتبر الإفصاح المحاسبي اهم من مبادئ حوكمة الشركات						آل داوود (٢٠١٨)

مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الصافي ، حيث تكون زيادة حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع حجم السكان ، ويعرف أيضاً بأنه قدرة الاقتصاد الوطني على توفير مختلف السلع والخدمات للسكان بشكل متزايد وهي تعتبر قدرة مبنية على هيكل الاقتصاد الوطني ، وهو أيضاً يعرف بأنه بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في المجتمع في محيط اقتصادي ، يعرف بأنه زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني ويحقق زيادة طردية لدخل الفرد الحقيقي ، وزيادة النشاط الاقتصادي في ظل تنظيمات اجتماعية محددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، وهي عملية تطوير حضاري شامل ورقي مجتمعي . (مسعودي ، ٢٠١٢).

الرقم	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المصدر
١	تعمل الجهات المعنية في جدة على تطوير عمليات الافصاح لتناسب مع احتياجات متطلبات الجهات المستفيد						الديبيان.(٢٠١٩)
٢	محدودية البيانات الاحصائية التي تسهم في صنع قرارات الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي						الديبيان.(٢٠١٩)
٣	بيروقراطية الاجراءات الخاصة بالاستثمار الاجنبي في التعليم العالي						الديبيان.(٢٠١٩)
٤	تداخل الصلاحيات بين الجهات المنظمة للاستثمار الاجنبي في التعليم العالي						الديبيان.(٢٠١٩)
٥	صعوبة تحقيق بعض الشروط الاستثمار الاجنبي في التعليم العالي						الديبيان.(٢٠١٩)
٦	أدت السياحة إلى زيادة دخل الفرد بالمنطقة						الديبيان.(٢٠١٩)
٧	ساهمت السياحة في زيادة الباعة المتجولين في المنطقة						السماتي (٢٠١٠)
٨	أدت السياحة إلى ظهور مهن جديدة في المجتمع المحلي						السماتي (٢٠١٠)
٩	ساهمت السياحة في تحسين الوضع المعيشي بالمنطقة						السماتي (٢٠١٠)
١٠	يوجد دور للسياحة في زيادة نسبة العاملين من الاناث						السماتي (٢٠١٠)
١١	تساعد السياحة على تعزيز فرص تبادل الثقافات بين المجتمع المضيف والسائحين						السماتي (٢٠١٠)
١٢	أدت السياحة إلى تحسين الاهتمام بالموروث الثقافي للأفراد المنطقة						السماتي (٢٠١٠)

قائمة مراجع الملاحق

• المراجع العربية:

- الحصادي، إيمان قاسم. (٢٠١٥). "الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد السابع والسبعون.
- آل داوود، عبدالله بن ناصر (٢٠١٨). "نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار والإدارية"، المنارة للدراسات القانونية .
- الديان، محمد عدنان. (٢٠١٩ & ٢٠١٨). "الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٢٣"، قطاع دعم الأعمال، غرفة الرياض .
- السماني، مصباح عبد الحسين & بانقا، علم الدين عبد الله. (٢٠١٠). "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨م"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان